طفاية حريق لكل بيت .. اليوم.. وليس غدا

تعددت أسباب الحرائق والنتيجة واحدة .. خسائر فى الأرواح والممتلكات... حتى وصل بنا الحال إلى أن صفحات الجرائد لا تخلو يومياً من ضحايا كوارث الغاز أو انفجار أنابيب البوتاجاز.

وعلى الرغم مما سببته قنبلة البوتاجاز وتسببه اليوم تلو الآخر من كوارث، إلا أن الاستمرار فى مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل - رغم ما يحويه من مطلب حضارى تقدمى وتنموى - فى غيبة توفير وسيلة إطفاء بكل منزل يهدد بكوارث قومية لا تحمد عقباها ولقد فزعت عندما علمت أن الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق قد جاء متأخرا عن الكود الاماراتى بنحو عشرين عاما وجاء خالياً من تأمين كل من المساكن علي وجه العموم ومد وصلات الغاز للمساكن علي وجه الخصوص

على الجانب الآخر هناك دول عربية مثل دبي وقطر والبحرين قد سبقتنا بأن التزمت بوجود جهاز إطفاء في كل مسكن تأميناً له وللغير من خطر الحريق الذي قد ينتقل من مسكن لآخر ابعد من المتسبب الأصلي الذي قد يشوبه الإهمال في التعامل مع النار بصورة غير آمنه كما هو الحال في اغلب الحوادث

وتشهد مصر حالياً معدلات متزايدة لتوصيل الغاز الطبيعي إلى المساكن ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع لمعدلات أخطار الحرائق والتي تبدأ اغلبها من المطبخ ، وتشير الدلائل إلى الاتجاه لزيادة معدلات التركيب . إلا أن هذا التوسع في استخدامات الغاز الطبيعي يحمل تزايداً في مخاطر الحريق يفوق بمراحل خطر احتمال انفجار أنابيب البوتاجاز نتيجة للمخاطر الناجمة عن احتمالات حدوث تسرب أو كسر في توصيلاته والتي تتفاقم في حالات وقوع الزلازل أو حوادث انهيار المباني بما يؤدي إلى تعدد مصادر الحرائق في خلال فترة زمنية محدودة بما يفوق إمكانات المواجهة ، فضلاً عن أن السيطرة علي حوادث التسرب داخل المساكن - والتي قد تنتج عن كسر العداد أو التوصيلات الداخلية - تخرج عادة عن نطاق قدرة شاغلي المسكن .

و لا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر بنسبة كبيرة مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطرق والجراجات.

لقد أصبح واضحا أن الاستمرار في مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل لابد أن تصحبه وسيله إطفاء بكل منزل .

وتحقيقاً لمبدأ دفع الضرر قبل المنفعة فهناك حاجة ماسة وضرورة ملحة للنظر في إجراءات الأمن والسلامة والاشتراطات الوقائية من اجل تأمين مناطق استخدام الغاز وكذا لتخفيف العبء عن إدارات الدفاع المدني المحلية والمركزية .

إن الأمر لم يعد موضع جدل في أن توفير وسيلة الحماية من الحريق ضد كافة أخطار عناصر شبكات الغاز يشكل مطلباً قومياً وضرورة ملحة لوقف نزيف الخسائر في الأرواح والممتلكات .

والسؤال الملح والذى يطرح نفسه بقوة هو :

لماذا اغفل الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق تأمين كل من المساكن ومد وصلات الغاز للمساكن ؟

وكما قرانا في بريد الأهرام وتحديداً في ٤ سبتمبر الحالي رؤية للأستاذ محمد مظهر من قطاع البترول تحت عنوان " فتش عن الكود " يؤكد نفس وجهة النظر في أهمية وجود طفاية حريق كوسيلة إطفاء لكل منزل تصل إليه شبكات الغاز.

أن الأوان اليوم وليس غداً لدق ناقوس الخطر والتحرك لتفادي وقوع حوادث الحريق ولنبدأ بمنازلنا ، لذا نطالب بوجود جهاز إطفاء حريق مع كل وصلة غاز بالمنازل والا ننتظر وقوع الكارثة - لا قدر الله - حتى نتحرك.

ابتسام سعد

جريدة الاهرام (صفحة ١٣) ٢٠٠٨/٩/٨